

Distr.: General
28 February 2014
Arabic
Original: English/Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة

والعشرين للجمعية العامة: المسائل المستجدة:

الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

توجه البعثة الدائمة للسلفادور، بصفتها نائب رئيس لجنة التنمية الاجتماعية وممثلة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عناية إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية بصفتها أمانة اللجنة، إلى تقرير المناسبة المعنونة "مدن مستدامة من أجل رفاه الجميع" التي عقدت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في بنما، في سياق مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الثالث والعشرين لرؤساء الدول والحكومات (انظر المرفق).

وتطلب البعثة الدائمة للسلفادور إلى الإدارة تعميم الوثيقة المرفقة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الثانية والخمسين وإطلاع أعضاء اللجنة عليها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070314 040314 14-24960 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة وثيقة ختامية

[بنما، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣]

١ - مقدمة

إن الطابع الحضري للعالم يتزايد. ومنذ عام ٢٠٠٨، أصبح أكثر من نصف سكان العالم الذين يربو عددهم على ٧ بلايين نسمة يعيشون في المدن. وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان العالم سيصل إلى ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وسيمثل سكان المدن من هذا العدد الإجمالي (ومن فيهم سكان البلدات الصغيرة) نسبة تتجاوز ٧٠ في المائة.

وتتضح الملامح الحضرية لدى سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث يقيم كل أربعة من أصل خمسة مواطنين حالياً في المدن. وفي تلك المنطقة، تركزت الزيادة السكانية بمعظمها خلال العقود الماضية في الحيز الحضري. ولقد زاد عدد سكان المدن من ٦٩ مليون نسمة عام ١٩٥٠ (٤١ في المائة من عددهم الإجمالي) إلى ٣١١,٦ مليون نسمة عام ١٩٩٠ (٧٠,٣ في المائة) وسيصل إلى ٥٠٠ مليون نسمة عام ٢٠١٥، أي أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع عدد سكان المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تناهز نسبة سكان المناطق الحضرية من الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧٥ في المائة وتشير التقديرات إلى أن هناك ١٥٥ مليون طفل يعيشون فيها حالياً. ومن بين هؤلاء، يعاني زهاء ٥٠ مليون طفل ومراهق في المناطق الحضرية من الفقر ويتعذر عليهم الاستفادة من المزايا الحضرية من حيث إمكانية الحصول على الخدمات وارتقاء مستوى المعيشة.

ولا تقتصر أهمية الحيز الحضري على التركيز العددي للسكان. ففي هذا الحيز، تتركز أيضاً الأنشطة الاقتصادية والثقافية وفرص التعليم والعمل وخدمات الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، فإن المدينة هي المركز الحيوي للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية؛ وهي المكان الذي تتوافر فيه للمواطنين أكثر المساحات المواتية لتنظيم أنفسهم والتعبير عن مطالبهم.

غير أن الحياة في المدن محفوفة بالتحديات والمشقات. ويرتبط النمو الحضري بزيادة عدد سكان المدن وعمالها الذين يعيشون أوضاعاً غير مستقرة. وتستدعي هذه الفوارق القائمة داخل المدن إعداد استراتيجيات متميزة ومتأصلة في السياق المحلي. ولقد أصبحت الأحياء الفقيرة ترتبط تدريجياً بالتحضر السريع والعشوائي، والمشاكل التي يعاني منها السكان

الذين يعيشون أوضاعاً على قدر من المشاشة تسهم في تكوين صورة سلبية عن سرعة وتيرة التحضر. وفي نفس الوقت، أدت زيادة عدد سكان المدن وما واكبها من زيادة في الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية في هذا الحيز نفسه إلى زيادة تعرض البشر والهياكل المادية لمخاطر الكوارث وتعاضم المشاشة إزاء آثارها.

ويتضح أن الصورة السلبية التي تكونت عن التحضر غير مبررة، لا سيما وأن التحضر أتاح مزيداً من الفرص ورفع مستوى المنافسة والكفاءة. والسياسات غير المستنيرة التي غالباً ما سعت إلى كبح جماحه إنما أسهمت فقط في تعميق الفوارق وتدهور الأوضاع المادية في المناطق الحضرية المحرومة وكذلك الظروف المعيشية وشروط العمل للفئات التي تقطن تلك المناطق. ويتطلب تحقيق كامل إمكانات التنمية الحضرية تضافر الجهود بما يتجاوز نطاق الحكم المحلي ويستلزم وضع إطار تنظيمي متسق وتقدمي. ويتعين أن تواجه المدن التحديات الجديدة المطروحة في مجال الحوكمة وإدارة التنمية المستدامة لتحقيق كامل إمكاناتها والتوصل إلى النمو المستدام والعادل.

ولن يكتب للمدن والبلدات الاستدامة ما لم تعالج الظروف المعيشية لسكانها وشروط عملهم التي تكتسب أهمية على وجه الخصوص في حالة أمريكا اللاتينية. والحلول بأيدي المواطنين أنفسهم ومن المهم بالتالي أن يقوم التخطيط على المشاركة لإسماع أصوات أكثر الفئات تمهيشاً وحرماناً. وفي هذا الصدد، ترى منظومة الأمم المتحدة أن التنمية الحضرية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال منظور متكامل بصورة متسقة يستند إلى الحقوق والإدماج والحماية الاجتماعية والأمن وتوافر الخدمات العامة الجيدة والعمل اللائق وتخفيف مخاطر الكوارث والاستدامة البيئية. وفي إطار هذا المسعى، تنفذ منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية طائفة من البرامج والأنشطة الرامية إلى مساعدة بلدان المنطقة على النهوض بالتنمية المستدامة للمدن.

٢ - معلومات أساسية

نظراً إلى ما تكتسبه المدن من أهمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومستقبلها، اتفق المديرون الإقليميون في منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع الأمانة العامة الإيبيرية - الأمريكية وحكومة بنما على تنظيم مناسبة حول موضوع "المدن المستدامة من أجل رفاه الجميع" (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣) عشية مؤتمر القمة الثالث والعشرين الإيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في بنما سيتي يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ تحت عنوان "الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجماعة الإيبيرية - الأمريكية في السياق العالمي الجديد".

ولقد طرحت المواضيع من منظور شامل للتنمية المستدامة يشمل أبعادها الثلاثة المتمثلة في البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي.

واختتمت المناسبة بجلسة حوار عرضت خلالها مقترحات حلول لمختلف التحديات القائمة والخيارات وآفاق المستقبل.

٣ - الاستنتاجات والتوصيات

تتسم المدن بواقع مزدوج. فلقد استطاعت من جهة أن تتيح لسكانها الاستفادة بقدر أكبر من الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص العمل ومباشرة المشاريع، وشكلت، من جهة أخرى، المجال الذي يتجلى فيه ما يعانيه المواطنون من إححاف وهشاشة وانعدام أمن بأكثر الأشكال حدة.

وفي المدن التي تسنى فيها في أغلب الأحيان تخفيف وطأة الفقر بسهولة أكبر مع ارتقاء المزيد من المواطنين إلى فئة الطبقة المتوسطة، تواجه الحكومات مجموعة من المطالب الجديدة الداعية إلى تحسين نوعية الخدمات والبنى التحتية الحضرية.

وعلى الرغم من توافر فرص عمل كثيرة في المدن، فظروف العمل فيها سيئة بالفعل في العديد من الحالات، والعمال لا يتمتعون بكامل حقوقهم ولا يستفيدون من الضمان الاجتماعي، وتنتشر في المدن كذلك حالات البطالة. ولذلك، تواجه الحكومات كذلك تحدياً جسيماً يتمثل في تعزيز فرص العمل اللائق.

ويلزم حشد استثمارات كبيرة لمواجهة هذه التحديات، ولذلك يتعين أن تتمتع البلديات أو الإدارات المحلية المكلفة بإدارة المدن بوضع مالي سليم وقوي يتيح لها الحصول على الائتمانات اللازمة لتنفيذ هذه الاستثمارات.

وترتبط القوة المالية للحكومة ارتباطاً وثيقاً بمسألة التخطيط الحضري السليم والتمويل. ويتعين أن يتمتع تخطيط المدن والتمويل على حد سواء ببعد استراتيجي وأن يكونا قائمين على المشاركة وأن يتضمنا منظورا جنسانيا، بحيث تكون الاستثمارات ومخصصات الميزانية ملائمة لمعالجة المشاكل التي تؤثر بالفعل على رفاه السكان ككل، مع مراعاة مختلف احتياجات الفئات التي تعاني أشد أشكال الإجحاف.

وعلى الرغم من أن تمويل المدن في أمريكا اللاتينية مسألة تتعلق في المقام الأول بحشد موارد القطاعين العام والخاص المتوافرة في البلد، لا يزال التعاون الدولي يضطلع بدور هام بوسائل منها التنسيق بين المشاريع المحلية والخبرات الدولية وتقديم المساعدة التقنية.

وبوسع تمكين الإدارات المحلية، بما في ذلك التوعية بالقضايا الاجتماعية والبيئية التي يعاني منها المواطنون، وإتاحة الفرص لرؤساء البلديات من أجل مشاركة خبراتهم وأفضل ممارساتهم لحل المشاكل التي تعترضهم خلال الإدارة اليومية، أن يشكل كذلك وسيلة ناجعة للنهوض بتحقيق المساواة والاستدامة والكفاءة والفعالية.

ومن الأهمية بمكان التشديد على أن الأمن في المدن هو نتاج علاقات معقدة ويتطلب اتباع نهج متكامل. بما يضمن تهيئة الظروف الاجتماعية والثقافية والبيئية الملائمة لأعمال حقوق السكان. فالمدن التي تضم عدداً أوفر وأفضل من المدارس ومراكز الرعاية الصحية والأماكن العامة لممارسة الأنشطة الترفيهية أو الرياضية هي مدن أكثر أماناً.

وإزاء عالم تتجلى فيه آثار التغير المناخي يوماً بعد يوم. بمزید من الحدة وتبرز فيه الحاجة إلى تخفيف البصمة الكربونية الناجمة عن الأنشطة البشرية، بوسع المدن أن تخطو خطى حثيثة نحو تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة. ولقد أتاحت الابتكارات التكنولوجية للشركات الكبرى توفير منتجات تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة في استخدام الطاقة سيكون لاستخدامها على نطاق واسع في المدن آثار كبيرة على البصمة الكربونية.

وينبغي أن تكون التغييرات على مستوى الكفاءة في استخدام الطاقة جزءاً من عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذي بوسعه كذلك أن يتيح تعدد فرص العمل المراعية للبيئة/ اللاتئة في نطاق الاقتصاد الرسمي. وفي هذا الصدد، تكتسب بارامترات أو معايير العمران الأخضر أهمية بوصفها القوى المحركة لإحداث هذا التحول.

وفي نفس الوقت، أصبح الحد من مخاطر الكوارث في السياقات الحضرية من القضايا الرئيسية بسبب تسارع وتيرة ما تلحقه من خسائر ولذلك من الضروري مضاعفة الجهود للحد من تأثير الظروف المحفوفة بالمخاطر.

ومن الضروري أن تكون السياسة الاجتماعية مراعية للمنظور الجنساني وأن تكون قائمة على الحقوق وعدم التمييز لكفالة الوئام الاجتماعي في المدن تفادياً للتداعيات السلبية المتمثلة في التقسيم المكاني والتمييز والإقصاء.

ويمكن تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية المحرومة والمهمشة وشروط عملها من منظور المشاريع الكبرى ولكن المبادرات المحددة الأهداف قد يكون لها أيضاً آثار هامة. فتوفير مياه الشرب للجميع وإنشاء شبكات عامة لمياه الشرب يعززان الإدماج الاجتماعي على سبيل المثال، ولكن هذه المبادرات ناتجة في كثير من الأحيان عن تعبئة المجتمعات المحلية والجمعيات النسائية في الوقت المناسب، ولا بد من الاعتراف في هذا الصدد باستخدام

وقت المرأة وبأعباء العمل غير مدفوع الأجر الملقاة على كاهلها وتقدير قيمته من الناحية الاقتصادية.

وتضطلع البلديات من جهة أخرى بدور هام يتمثل في إنشاء اقتصاد رعاية يتيح للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين غير القادرين على رعاية أنفسهم الحصول على ما يحتاجونه من دعم دون الاعتماد فقط على العمل المتري غير مدفوع الأجر الذي تقتصر ممارسته على المرأة. ومن جهة أخرى، من الأهمية دائماً، فيما يتعلق بأنشطة التأهيل والتوعية والدعوة، تطبيق منظور جنساني يحقق التوازن بين الحياة الأسرية والعمل للرجال والنساء ويتيح زيادة مشاركة الرجال في تربية الأطفال والأعمال المنزلية ومهام الرعاية وانخراط النساء في قطاعي العمل والاقتصاد الرسميين. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تضع سلطات الحكم المحلي سياسات مؤاتية للطفل من قبيل تعميم السجل المدني، وتحسين نوعية التعليم، وإدماج الأطفال من الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصول أفريقية، ووقاية المراهقات من الحمل المبكر.

وبالتالي، تكتسب مشاركة المجتمع قيمة كبيرة من أجل إعداد مشاريع الإدماج الاجتماعي. فبفضل مشاركة المجتمع، يمكن تحويل العشوائيات إلى أحياء سكنية منتجة وآمنة يتيسر وصولها إلى الخدمات ومصادر العمالة بتكلفة أقل. وينتظم السكان الذين يعانون من الفقر في جمعيات أهلية وتكون لديهم مرجعيات جماعية يتعين تحديدها وأخذها في الاعتبار.

ويتيح التخطيط الاستراتيجي القائم على المشاركة من منظور جنساني تخصيص ميزانية للاضطلاع بالأنشطة التي يمكن أن تعزز المساواة بين الجنسين في المجتمع وتوفير الموارد من أجل منع العنف ضد النساء والطفلات ومعاينة مرتكبيه وتوعية المجتمع بشأنه. ومن المهم أن تشارك المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وأن تستفيد من هذه الموارد بصورة مباشرة. كما تضطلع حماية النظم الإيكولوجية واستدامتها بدور أساسي في توفير الخدمات البيئية الهامة لرفاه جميع المواطنين.

ويجدر بالمدن أن تكون مساحات خالية من التمييز الجنساني والعنصري والعنصري والتمييز على أساس الميول الجنسية أو الظروف الاجتماعية. وتضطلع الحكومات المحلية بدور هام فيما يتعلق بأنشطة التثقيف المدني وتكوين الوعي لدى المواطنين بالتعددية واحترام الآخر والقوانين والحس الديمقراطي. ولا بد من أن تكفل وصول أفقر السكان وأضعفهم على وجه الخصوص إلى الخدمات، ويشمل ذلك تأمين خدمات المياه والطاقة والصحة الإنجابية والتعليم وخدمات الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع السكان، ولا سيما للشباب والمراهقين منهم.

وتشكل القيادات المحلية، بفضل رؤيتها والتزامها بخطة التنمية المستدامة، العنصر السياسي الضروري لترجمة الكثير من مقترحات المواطنين إلى حقائق ومشاريع عملية. ويتعين أن تكون تلك القيادات مواكبة للعصر، تسترشد بالتحليل القائم على الأدلة، وتستخدم البيانات المتاحة، وتنفذ مبادرات سليمة وفعالة. وليس بوسع هذه القيادات تجاهل بأن الإدارة الرشيدة للمدن تتطلب التنسيق الجيد مع السياسات الوطنية. وتتوقف حوكمة المدن إلى حد كبير على حسن التنسيق بين السياسات المحلية والسياسات الوطنية.

وبالمثل، يتعين أن تدرك مؤسسات الدولة أن المدينة ليست كياناً ذاتي الاستدامة إنما يعتمد على تفاعله مع المناطق المتاخمة ونظام المدن على مستوى البلد. وفي هذا الصدد، فإن كل ما يتيح ربط المدينة بالعالم الخارجي يعود بالفائدة على المدينة نفسها. فعلى سبيل المثال، يؤثر الحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق المحيطة بالمدينة على نوعية الحياة في المدينة نفسها. ومن المهم تصميم المدينة بوصفها منظومة تتوقف حيويتها وحياتها على ارتباطها بالمدن والمناطق الريفية.

ولمواصلة إحراز تقدم في تصميم مدن مستدامة، سيكون من الأهمية بمكان وضع بروتوكول نظم مؤشرات تتيح اقتراح تصنيف للمدن المستدامة. وتشكل المناقشات الجارية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة فرصة هامة من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها المدن في المنطقة وبحث الفرص المتاحة أمامها.